القيم الإنسانية والتنمية البشرية لعالم واحد متنوع الثقافات: هل من سبيل للخصوصية؟

د. نادية جمال الدين(*)

الموضوع الذى نتناوله هنا موضوع يتعلق بالإنسان والمجتمع الإنسانى بصفة عامة. والحق أنه مغرق فى الإنسانية، ومن ثم فهو يوقع الباحث ويوقفه أمام دروب شتى متشابكة، ربما تدفع إلى التساؤل أولا: لماذا الاهتمام بالقيم الإنسانية فى علاقتها بالتنمية البشرية؟ ولماذا التوقف أمام العالم المعروف بأنه فعلا متنوع الثقافات؟ وإذا كان الأمر كذلك، فلماذا التساؤل عن الخصوصية الثقافية؟

وإضافة إلى ما سبق، فالأمر أيضا يزداد صعوبة حين نقرر أن القيم فى حد ذاتها ليس من السهل أن نضع لها تفسيراً جامعاً كما يقال، فكيف الحال إذا تعلق الأمر بالقيم الإنسانية؟ ولماذا اختيرت القيم الإنسانية دون سواها؟

والإجابة عن التساؤلات السابقة هى إجابات متداخلة متشابكة كذلك، غير أنه يمكن فى شىء من الأناة قراءة الموقف من زاوية أبرز مميزات العصر الذى نعيشه أو تسمياته؛ إذ يمكن أن نجد المدخل المناسب لبيان السبب الكامن وراء التوقف هنا أمام القيم الإنسانية أولاً.

فكما لا يخفى على المهتمين بمجريات الأمور فى العالم، يتكاثر الحديث وينمو حول "العولمة" وتأثيراتها فى الكوكب الذى نعيش فيه. وفى هذا الصدد نلاحظ أن ما أحدثته وتحدثه، فى سرعة بالغة، تكنولوجيا المعلومات

---

*أستاذ بجامعة القاهرة.

والاتصالات حتى الآن من تغيرات، تجبر المجتمعات المحلية والقومية والمجتمع الدولى على مراجعة كثير من الأمور المتصلة بالساسية والاقتصاد والثقافة، وبصورة أكثر إلحاحاً التعليم.

وكان من نتائج هذة التغيرات أيضا أن ظهرت سلسلة من الاختلالات فى المجتمع الواحد، وبين دول العالم، توصف – فى الأغلب – بأنها "فجوة معرفية". ولعل الوسيلة إلى تخطى هذه الفجوة هو سرعة العمل للانخراط فى تيار الثورة التكنولوجية فى المعلومات والاتصالات التى هى نفسها وبنتائجها تعد فى آن واحد أحد أسباب تلك "الفجوة المعرفية"، والأداة الرئيسية لتحقيق مجتمع المعلومات . فشبكات تدفق المعلوات والاتصالات – كما هو شائع الآن – إما أن تؤدى إلى مزيد من الترابط والتشابك بين دول العالم، وإما أن تكون من أسباب الاستبعاد من المشاركة للعالم فى الثورة المعلوماتية المتدفقة عن طريق الحدود، بلا حدود.

ولعل هذا ما دفع بعض الباحثين إلى أن يقرر "أن اقتران" كل من القوتين – العولمة والثورة التكنولوجية – يسفر الآن عن سلسلة من الاختلالات الجديدة دوليا، وفى داخل المجتمعات . ولا يمكن وصف تقدمها – إن صدق – بأنه متجانس ومتناغم، بل إن تقدمها متنافر، مفض إلى توترات وعواقب غير مقصودة، واضطربات متنوعة على المستويات الدولية والإقليمية والقومية المحلية". (١) ولعل هذا ما جعل الكرة الأرضية – كما وصفها بعض الباحثين: "مجتمع مخاطر عالمية".(٢)

والعولمة – فى نظر بعض الباحثين – تعنى الترابط المتزايد على مختلف الأصعدة وعلى مستوى العالم؛ إذ المعرفة والتكنولوجيا والثروة تتعدى مختلف الحدود لتعيد صياغة العلاقات الدولية والتجارة العالمية. وإن تحدث

بعض الباحثين كذلك عن صراع الحضارات والتهديدات المتزايدة للهوية الثقافية، وما إلى ذلك من قضايا ومشكلات أشهر من أن يعاد تكرارها.

ما سبق وغيره قد يكون أحد الدوافع لظهور "اتجاه تكافلي" أو هكذا يبدو للمتابع للمنظمات الدولية وتقاريرها السنوية، بخاصة الصادرة عن اليونسكو أو البنك الدولي أو منظمات الأمم المتحدة الأخرى. ويظهر هنا ومنذ عام (١٩٩٠)، ولأول مرة، تقرير عن التنمية البشرية في العالم، صدر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وبناء على هذا فربما كان لثورة المعلومات والاتصالات في ارتباطها بالعولمة أثرهما في ظهور هذا التقرير وغيره.

وبناء على هذا يمكن القول إن الاهتمام هنا بتناول القيم الإنسانية بخاصة، أو المبادئ العامة الأخلاقية في علاقتها بالتنمية البشرية، إنما يأتي في إطار حقبة زمانية تسيطر فيها الأحاديث الصاخبة عن العولمة بكل مظاهرها المعروفة ... العولمة بكل وعودها ووعيدها لبني البشر في عالم تتلاطم فيه الآراء والأهواء والنزاعات والصراعات والحروب المحلية والتهديدات المبطنة بكل معاني العسف والقهر لأكثر الشعوب تطلعاً وحاجة إلى التنمية البشرية.

ولعل أول ما يلفت النظر بشأن **التنمية البشرية** هو اهتمامها بالشأن العام لبني البشر، ألا وهو التنمية من أجل الإنسان بكل الشروط المطلوب توافرها، مع إمكان قياسها، ومقارنة الدول بعضها ببعض لتحديد موقع كل دولة في سلم التنمية البشرية، هذا كما تم تحديده، ومن ثم فالمؤشرات العامة يمكن أن تصدق على المجتمعات الإنسانية كافة.

وفي إطار هذا العالم الواحد، وتحت سقفه، ومنذ عقد التسعينيات من القرن العشرين خرجت علينا المنظمات الدولية بمواثيق وتقارير دولية متعددة تحمل في طياتها المبادئ والقواعد العامة التي تكاد تحكمها ثقافة العولمة،

وتعقد الندوات والمؤتمرات للحوار حولها. وفى خضم هذا كله تنطلق الأفكار المتفقة أو المتضاربة، المتشددة مع الوافد فى مقابلة مع الأصيل الموروث للدفاع عن الهوية الحضارية والثقافية أو المتسامحة معه أيضا،على أمل التوفيق بينه وبين الميراث الحضارى الاجتماعى لمجتمعنا المصرى وأمتنا العربية الإسلامية.(٣) ولدى كل فريق أسبابه وأسلحته وأدواته، ويبقى أمام الباحث أن يختار أى طريق يسلك. ومن هنا استقر الرأى على أن تكون **القيم الإنسانية** التى تمثل مبادئ عامة والتنمية **البشرية** هما المنطلق الأساسى، خصوصا أن:

- **التنمية البشرية رؤية ذات ملامح إنسانية:**

وفى هذا تفصيلات كثيرة، ربما أمكن رصدها للتوضيح . فمنذ منتصف القرن العشرين تقريبا ارتفعت نبرة الحديث عن التنمية، بخاصة التنمية الاقتصادية، مع وضع وصفات خاصة للدول التى اصطلح على تسميتها – بعد محاولات متعددة، ومسميات تراوحت فى قسوتها وحدتها – بالدول النامية. وبعد إخفاقات أو نجاحات محدودة خرج إلى النور فى مطلع العقد الأخير من القرن العشرين التقرير الأول السابق الإشارة إليه الموسوم بتقرير التنمية البشرية (١٩٩٠)، ليقدم تصورا مختلفا للتنمية عما كان معروفاً منذ عقد الستينيات فى ذلك القرن. وكان الملمح الأساسى لهذا التقرير الأول للتنمية البشرية أنه أكد أن الهدف الأسمى لعملية التنمية هم **البشر**، ومن ثم قدم التقرير محاولة للتعريف **بالتنمية البشرية**، وكيف يمكن إخضاعها للقياس، وتحليل سياساتها ووضع المؤشرات الكفيلة بالكشف عن إنجازاتها فى إطار مقارن مع بقية دول العالم. وكان هذا كله محاولة تأكيد حقيقة أساسية ألا وهى أن البشر يجب أن يكونوا فى بؤرة الاهتمام فى مختلف الجهود الإنمائية، وأن

هذه الجهود الإنمائية المبذولة لا تكون إلا لصالح البشر... فالتنمية بهم ومن أجلهم.

وانطلاقاً من هذا – وكثير غيره – تحدد التعريف للتنمية البشرية بأنها: عملية تهدف إلى زيادة الخيارات المتاحة أمام الناس. ومن حيث المبدأ فإن هذه الخيارات بلا حدود، وتتغير بمرور الوقت. أما من حيث التطبيق فقد تبين أنه على جميع مستويات التنمية تتركز الخيارات الأساسية في ثلاثة؛ هي:

١- أن يحيا الناس حياة طويلة خالية من العلل.

٢- وأن يكتسبوا المعرفة.

٣- وأن يحصلوا على الموارد اللازمة لتحقيق مستوى حياة كريمة.

وما لم تكن هذه الخيارات الأساسية مكفولة، فإن كثيراً من الفرص ستظل بعيدة المنال.

بيد أن التنمية البشرية لا تنتهي عند هذا الحد، فهناك خيارات إضافية يهتم بها كثير من الناس، وهي تمتد من الحريات السياسية والاقتصادية والاجتماعية إلى إتاحة العوامل المساعدة والمؤدية لتنمية فرص الخلق والإبداع، واستمتاع الأشخاص بالاحترام الذاتي، وضمان الحقوق الإنسانية التي صدر ميثاقها أيضا منذ عام ١٩٤٨، ولا يزال إلى الآن يتردد صداه ويضاف إليه وتنمى مفاهيمه (٤).

بقي أن نؤكد أن التنمية البشرية في منظورها المتنامي آخذة في الاتساع منذ ذلك الحين، ويتم التأكيد سنوياً في مختلف التقارير التالية لهذا التقرير الأول أن اهتمام التنمية هو في المقام الأول والأخير بالبشر. ومع هذا فالتقرير الصادر عام (١٩٩١) يأتي ليقرر أن الافتقار إلى الالتزام السياسي، وليس الافتقار إلى الموارد هو السبب الحقيقي لإهمال البشر. ولا يخفى على القارئ،

أن هذا التقرير، ومهما كانت نواياه الطيبة، يحمل فى طياته الترويج لسياسات المنظمات الدولية وأهدافها، ومن ثم يأتى اللوم دائما على الحكومات التى لا تلتزم، وعلى سبيل المثال، بإعادة الهيكلة للنظم الاقتصادية والسياسية، وبما يرتبط بهذا من رؤية لتشجيع الحرية والديمقراطية وغير هذا[٥]. ويقدم تقريرعام (١٩٩٤) [٦] مفهوماً للأمن البشرى، يركز على أمن الناس فى وظائفهم ومجتمعاتهم المحلية وبيئتهم، ولا يمكن تحقيق هذا المفهوم إلا عن طريق استراتيجيات للتنمية المستدامة.

ويستطيع المتتبع لهذه التقارير السنوية المعنونة بالتنمية البشرية أن يلاحظ الاهتمام الجاد بالتوسع والتعميق لهذا المفهوم، من حيث الاهتمام بالمرأة، والقضاء على الفقر، والمشاركة المجتمعية، وغيرها من الموضوعات الملحة على ضمير العالم واستراتيجيات تنمية الإنسان، حتى يصل بنا تقرير عام (٢٠٠٤)[٧] إلى تأكيد الحرية الثقافية فى عالمنا المتنوع، كى يتمكن جميع الناس من التكلم بلغاتهم الأصلية، وممارسة شعائر دينهم، ليشكلوا ثقافتهم، من أجل أن يستطيع كل إنسان اختيار من يكون. وقد توقف هذا التقرير تحديداً أمام **الأخلاقيات العالمية** ليبحث فى مصادرها، ويؤكد حقوق الإنسان ومسئولياته. ولعله فى هذا يلتقى مع التقرير الذى أصدرته اللجنة العالمية للثقافة والتنمية تحت عنوان : "**التنوع الإنسانى المبدع**"[٨]. **وذلك منذ عشر سنوات تقريبا.**

فبعد هذه السنوات العشر يأتى تقرير التنمية البشرية لعام (٢٠٠٤) [٩] ليؤكد محتوى التقرير السابق الإشارة إليه، الذى حاول استطلاع أوجه التفاعل بين الثقافة والتنمية والدعوة لتجاوز نطاق النظريات الاقتصادية الكلية، لإعطاء تصور واضح لفهم السياقات والقيم الثقافية للعالم الذى نعيش فيه جميعاً،

ولتحسين فهم آثار العولمة المذهلة التى تتجاوز المجال الاقتصادى، بهدف تحسين التعامل مع هذه الآثار. ومن ثم يؤكد هذا التقرير نفسه أن كل الثقافات تشترك فى قيم ثقافية إنسانية شائعة، تشكل الأساس الذى تقوم عليه الأخلاقيات العالمية.

ومهما كان الرأى، فإن التنمية التى نحن بصدد الحديث عنها هنا مسألة معقدة وطموحة، تتطلب جهوداً مستمرة، وتغييرات فى السياسات البعيدة المدى، لكى يمكن توفير الظروف التى تسمح للبشر، كل البشر فى كل مجتمع، بحياة كريمة. وهذا – مرة أخرى لأهميتة القصوى – يكون فى إطار استراتيجيات وسياسات عالمية تعترف بالتنوع والاختلافات بين البشر، وتعزز الحريات الثقافية.(١٠) وبذا يمكن استعادة الثقة بإمكان تحسين مستقبل الإنسانية، رغم الاختلاف فى الانتماء إلى التقاليد الدينية والثقافية التى تدفع حقا إلى محاولة توضيح القيم الإنسانية التى تساعد على التطلع إلى حياة إنسانية أفضل لجميع بنى البشر، على مستوى الوطن الواحد، وفى إطار العالم أجمع، وتحت سقفه المشترك.

ولما كانت الصفحات السابقة قد تناولت الحديث أولاً عن التنمية البشرية، فربما كان ذلك لأنها الأحدث فى التداول عالميا ومحليا؛ ذلك أن الحديث عن القيم فى حد ذاتها حديث تمتد جذوره خلال قرون طويلة من تاريخ الإنسان، بخاصة فى مجال الفلسفة؛ إذ نجد أن مفهوم القيم عند أفلاطون، على سبيل المثال، بمثابة معايير يتعين على الفرد والمجتمع أن يلتزم بها، من حيث هى مُثُل عليا، ومصدرها مفارق للمجتمع والطبيعة، فهى مُثُل فوق الحس والعالم الحسى، وهى مصدر الالتزام الخلقى. فمبحث القيم لديه والحالة هذه، يدور حول الحق والخير والجمال، كما هو مشهور.

وإذا كان الحديث عن القيم ليس بالجديد فإن الأمر يتطلب وقفة للحديث تفصيلاً عن:

- **القيم ... قيم التنمية والقيم الإنسانية:**

والقيم، كأى شأن إنسانى، اختلف المفكرون، على تنوعهم من فلاسفة وعلماء اجتماع واقتصاد وغيرهم، اختلافا واضحاً فى تفسيرهم إياها، ومع هذا يمكن القول إنها تعد من العناصر المهمة للبناء الثقافى لأى مجتمع أو جماعة إنسانية. فالقيم، من وجهة نظر بعض الباحثين تعد بمثابة معايير لسلوك أفراد المجتمع، تتقبلها الجماعة المحلية أو المجتمع العالمى، والخروج عنها يجعل الفرد أو الجماعة فى موقف الانحراف أو الاستهجان، فهى إذاً تصورات أو مفاهيم للسلوك المعيارى للإنسان أو الجماعة أو المجتمع الدولى، فى إطار ما نعرضه هنا. ومع هذا نجدها عند بعض آخر من الباحثين بمثابة "مبدأ تفسيرى، وليست مفهوما أو تصوراً فلسفياً " (١١) .

ومهما كان الرأى والتفسيرات فإن المؤكد فى مجال القيم أن للتنوع الشديد والتعدد فى الاتجاهات والتفسيرات والأطر النظرية بالنسبة للقيم السائدة فى فترة من الفترات علاقة وأثراً واضحا فى حياة الإنسان وعلاقاته الاجتماعية وثقافة عصره. وفى هذا الصدد يقسم بعض الباحثين القيم إلى قيم عابرة أو وقتية مرتبطة بالذوق العام لفترة، ثم تتغير وفقاً لذوق الأفراد ومزاجهم، مثل القيم الجمالية، ويرى غيرهم أن هناك قيما دائمة تربطها بالتقاليد والأعراف، كما أن صفةَ الإلزام والقداسة؛ لأنها تمس الدين أو الأخلاق (١٢) ومن ثم تصبح القيم من وجهة النظر هذه بمثابة .

ظاهرة اجتماعية متداخلة مع الانسان، حيث تدفعه وتحدد سلوكه وتؤثر فى تعلمه، فهى ذات صفة إنسانية قائمة على الاختيار، وعن رأى البعض أن

لهاصفة الوجوب . والقيم قد تكون غيجابية أو سلبية؛ كالتمسك بمبدأ من المبادئ أو بالعكس احتقاره والرغبة فى البعد (١٣) .

ولا يمكن – والحالة هذه – إغفال البعد الثقافى والتأكيد عليه، حيث رأى البعض أن القيم : " هى الصفات الشخصية التى يفضلها أو يرغب فيها الناس فى ثقافه معينة، ويعنى هذا أن لكل مجتمع ثقافته، وبالتالى لكل مجتمع قيمه، ومن هنا فالقيم نسبية؛ ذلك أن كل مجتمع لايقبل إلا ثقافته"(١٤).

ومن زاوية أخرى رأى غيره أن القيم : " تنتج من اختيارات نسعد بها داخل إطار حياتنا، ونعتز ونتمسك بها " (١٥)، وبعبارات أكثر تفصيلاً يحدد البعض القيم بأنها اعتناق شخص ما قيمة ؛ أى أن لديه اعتقاداً بأنه يفضل سلوكاً معيناً بالمقارنة بسلوك مخالف. وهذا الاعتقاد يكشف عن اتجاهاته نحو أشياء ومواقف معينة، وهى معايير قياسية (مستويات) تحكم وتحدد الأفعال والاتجاهات نحو الأشياء والمواقف والأيديولوجيات، وتقديم الذات للآخرين، والتقويم والحكم، والمقارنة بالذات، ومحاولة التأثير فى الآخرين.(١٦)

ويمكن أن نخرج مما سبق – وغيره مما هو مشهور فى مصادره فى هذا المجال – بأن القيم عموماً تتعدد بشأنها الرؤى الفكرية والأسس العلمية والمنطلقات البحثية والخلفيات الثقافية للباحثين فيها وعنها، ومع هذا فهى هنا تعنى تفضيل شيء مرغوب أو محبوب وهى مرتبطة بإشباع رغبات الفرد وتحقيق أهدافه وتأكيد مفهومه لذاته، ومن ثم فإن اختيارها يتوقف على ما تعود به على الفرد من سعادة، بل نحترمها ونتمسك بها فى إطار حياتنا الاجتماعية كذلك، وأى انحراف عن القيم يجعل الفرد يشعر بالخروج عن قاعدة الالتزام.(١٧)

وإذا كان من الشائع عموماً فى مجال القيم الحديث عن القيم الأخلاقية أو العلمية أو الجمالية أو الاجتماعية أو السياسية أو الاقتصادية أو الدينية أوغيرها، فإننا نتوقف هنا للحديث عن القيم الإنسانية فى إطار علاقتها بالتنمية البشرية، ومن ثم تبرز أهمية أن نقف وقفة متأملة لبيان العلاقة بينهما، أو أسباب الجمع بينهما .

وقد سبق الإشارة إلى أن مفهوم التنمية البشرية استخدم فى تسعينيات القرن الماضى، ومن ثم بات من الثقافة المشتركة للعالم، حيث يوجد اتفاق مشترك بين دول العالم من خلال منظماته الدولية على تحقيق أهداف إيجابية مرغوبة لها صفة العمومية والإلزام، ترتبط باتجاهات البشر واحتياجاتهم، فى فترة زمنية محددة، من أجل الصالح العام لبنى البشر .

ومع أن التنمية البشرية لها أبعادها الاقتصادية الأساسية، فإنه لابد من أن ترتبط – من منظور مجتمعى – بحقوق الإنسان . فالحديث عن القيم الإنسانية فى علاقتها بالتنمية البشرية هنا إنما يعنى الحديث عن مبادئ عليا عامة أساسية، تنطبق وتشمل البشر كافة بدون الاعتداد بالحدود السياسية أو الانتماء لوطن محدد أو دولة بعينها . ويرتبط بهذا ويتكامل معه أن الحديث عن القيم الإنسانية – من منظور التنمية البشرية فى حد ذاته – تضمّن كثيراً من الأمور المتداخلة المتشابكة معاً؛ من أمور الاجتماع والاقتصاد والسياسة والعلم والتكنولوجيا والسلوك البشرى، بدون تحديد لمكان أو فئة معينة من البشر . فالقيم الإنسانية هنا تعنى القيم التى ترسى دعائم القضاء على الفقر والجهل والاستبداد والقهر، وتساعد على التطلع إلى مشروع يعلى من شأن حياة كريمة للجميع فى عالم يتحول إلى قرية كونية صغيرة .

ويقصد بالقيم الإنسانية هنا الاتجاهات والمبادئ الإنسانية العامة التى تدور فى ساحات المنظمات الدولية وتظهر فى مواثيقها، نظراً لما تحمله من عموم فى تطبيقاتها، حيث يمكن أن تجمع تحت لوائها مجتمعات العالم قاطبة. وفى إطار التنمية البشرية تصبح قيم الحرية، والعدالة، والحفاظ على البيئة، والكرامة الإنسانية، والتضامن، والسلام، من القيم التى لا تتحقق التنمية البشرية والإنسانية إلا فى ظلها . فالقيم الإنسانية التى ينظر إليها من منظور التنمية البشرية مرتبطة -فيما نرى هنا – بحقوق الإنسان. فالمبادئ العليا العامة التى تجمع البشر هى أعلى المستويات التى يمكن أن تنضوى تحت لوائها التنمية البشرية ولا تتحقق بدونها . والقيم الإنسانية هنا من القيم ذات البعد الأخلاقى، لكنها يشتبك معها الكثير المتنوع من الأبعاد الاقتصادية والسياسية التى تجعل لها بُعداً وظيفيا من الزاوية الاجتماعية. وهنا يصبح للقيم الإنسانية أهمية، من حيث إنها تؤلف نسقاً من القيم التى تفوق وظيفتها الاجتماعية الإنسانية أهمية البحث عن مصادرها.

ومن زاوية أخرى ترتبط القيم الإنسانية بالأهداف والغايات، كما ترتبط بترجمة هذا إلى أفعال وسلوك وإجراءات تعود إيجابيا على البشر كافة، وذلك بما لها من مضمون اجتماعى إنسانى تقبله دول العالم وتسعى إلى العمل من أجل إخراجه إلى حيز التنفيذ بصفة اختيارية فى الأغلب، من أجل رفاهية البشر؛ كل البشر .

ومن البدهى أن الحديث عن التنمية، والتنمية البشرية على وجه الخصوص – يصبح بلا مضمون، إذا خلا من سيادة قيمة إنسانية أساسية هى الأمن، إذ بدون أمن لا يكون سلام ولا حرية ولا ديمقراطية ولا مساواة ولا

تعاون ولا تضامن ولا عدالة، إلى غير هذا مما هو مطلوب ومرغوب من قيم إنسانية .

ولا بد من التأكيد على أن الحديث عن القيم الإنسانية وشمولها للبشر كافة – من منظور التنمية البشرية – لا يعنى الانسحاق أمام العولمة، وإنما يأتى التأكيد عليها وإختيارها للحديث عنها على أساس أن القيم الإنسانية هذه تُعلى من شأن الابداع الذاتى الذى لا يتعارض – فيما يرى البعض – مع الانتماء إلى ثقافة العالم الإنسانية كلها . (١٨)

فاختيار القيم الإنسانية والحالة هذه كان محاولة لتأكيد الهوية الثقافية فى مواجهه العولمة ولعل أفضل تعبير عن هذا هو ما ذكره المهاتما غاندى، قبل أن يشتهر الحديث عن العولمة هذه حين قال : " لا أريد لبيتى أن تحيط به الأسوار من كل جانب إلى أن تسد نوافذه، وإنما أريد بيتا تهب عليه بحرية تامة ثقافات الدنيا بأسرها، لكن بدون أن تقتلعنى إحداها من الأرض ".(١٩)

وإذا كان الاهتمام بالثقافة المميزة لمجتمعنا والمعبرة عن هويتنا من الأمور الأساسية فى هذا المقام، وعلى أساسه كان اختيار الحديث عن القيم الإنسانية فى علاقتها بالتنمية البشرية بوصفها مفهوماً عالمياً وقيمة نسعى إلى العمل فى ضوئها ؛ فقد كان ذلك من أجل التأكيد على ما ذهب إليه بعض المفكرين. (٢٠) من أهمية العمل فى إصرار على الإعلاء من قدر الإبداع الذاتى، وهو ما لا يتعارض مع الانتماء إلى ثقافة العالم الإنسانية كلها، مع الاقتناع بعدم قبول القول بوجود ثنائيات متعارضة فى هذا المجال بين ما هو قومى وما هو عالمي؛ فالأمل الذى يحدونا هنا هو إمكان تسليط الضوء على ما يؤكد الخصوصية الثقافية التى لا تتعارض مع الانتماء لثقافة العالم الإنسانية

كلها، والانحياز إلى ما ترمى إليه التقارير المشار إليها من تنوع بشرى خلاق ومعرفة إنسانية تتميز بالتسامح من حيث قبول الرأى والرأى الآخر، وتتقدم بالتعاون وترقى بالاعتماد المتبادل، فالانحياز إنما يكون للقيم الإنسانية الأصيلة التى تهتم وتعمل بإخلاص من أجل الإنسان فى كل مكان.

وبعد هذا كله يمكن لنا أن نطرح السؤال الذى يوضح ما نرمى إليه من الذات الإبداعية، ألا وهو : هل من سبيل إلى الخصوصية الثقافية ؟

وللإجابة عما سبق يمكن القول بأن قبول القيم الإنسانية العامة الداعية إلى ثقافة التسامح والتأكيد على قيم الأمن والتعاون والسلام وغيرها من القيم الإنسانية المثالية بأن يكون العالم الذى نعيشه أكثر إنسانية وسلاما ورفاهية وأمنا للجميع ؛ هذا كله يدعونا كذلك للتأكيد - فى مجال القيم على الخصوص - على أهمية العودة إلى الينابيع الثقافية لكل مجتمع، للإفادة منها وتأكيد ما تنطوى عليه وتعبر عنه وتدعو إليه، حتى يثرى العالم بذلك التنوع الأخلاقى البديع، وبحيث لا ينتزع كل إنسان من جذور ثقافته ليوضع تحت مظلة ثقافات أو ثقافة أخرى عالمية النزعة؛ إذ قد تؤدى تلك النزعة الكاسحة لهوية الآخر إلى تأجيج روح الرفض والتطرف فى أحيان كثيرة، مثلما نرى فى كثير من أنحاء العالم .إن ترك مساحة للإبداع الذاتى وقبول حرية الآخر فى الاختلاف إنما هو دعوة إلى التنوع الإنسانى المبدع فى مجال القيم الأخلاقية الإنسانية، ودعوة كذلك إلى التأكيد على ما تحمله الذات من تسامح حقيقى يقبل الآخر : يتفاعل معه وينفعل به، كما يتعاون كل منهما من أجل الأفضل للجميع .

وما سبق كان دافعا لمعاودة التفكير فى محاولة لوضع بعض الخطوط العريضة التى قد توضح ما نراه من أن مساحة التلاقى فى "القيم" – بكل ما تحمله من قواعد ومبادئ أخلاقية – أكبر كثيرا من مساحة أية خلافات، هذا إن وجدت، ولكن ربما جاء الاختلاف من الأصول التى تنبع منها هذه القيم أو اللغة ومفرداتها التى يتم التعبير بها عن الفكرة ذاتها. فالينابيع الخاصة والجذور الضاربة فى ثقافة المجتمع توحى بالتنوع والالتقاء وليس التنافر والاختلاف، كما أنها لا تؤدى إلى ما يمكن أن نسميه التنميط العالمى . ولعل مراجعة الكتاب المترجم الصادر عن البنك الدولى تحت عنوان : " القيم والتنمية " تؤدى إلى معرفة ما نريد الذهاب إليه، وفيما يخص المجتمع المصرى على الخصوص، وغيره بالقطع. (٢١)

ولعل الموروث الحضارى والدينى للمجتمع المصرى يقدم من القيم ما يؤدى إلى تنظيم الحياة، ويدعو إلى إعادة النظر فى كل ما يدفع للانسحاق تحت وطأة ما يسمى بالشرعية الدولية والعولمة أو الكوكبية أو ما أشبه .

فمن الضرورى التأكيد هنا على أهمية العودة إلى ثوابت كل مجتمع، لمحاولة تلمس مجالات الاختلاف والتنوع، لتأصيل القيم الإنسانية الأساسية، لا لبيان اختلافها وإنما لتبيان أن ما يبدو من مبادئ إنسانية عامة يجب ألا ينقلب ليصبح شكلا من أشكال الدعوة إلى الانفصال عن الجذور فى هذا العالم الذى يصفه بعض المفكرين بأنه عالم بلا هوية . (٢٢)

فالأخلاقيات العالمية لا تعنى سلوك مسار واحد نحو السلام أو التنمية أو التحديث، بل هى إطار تستطيع المجتمعات من خلاله إيجاد

حلول سلمية للمشاكل.(٢٣) وما أروع أن يكون هذا السعى فى إطار القيم الإيمانية والروحية والموروث الثقافى البنّاء للمجتمع المصرى المتميز بتاريخية وشعبه؛ فمصر ليست " هبة النيل " فقط كما قال هيرودوت قديماً، ولكنها أيضاً " هبة المصريين " كما قال شفيق غربال، بكل ما أتت به عقولهم العبقرية وحكمتهم الإنسانية الأخلاقية المبدعة .

وكل ما سبق يفرض التساؤل حول كيفية إكساب القيم للأجيال الصاعدة وتنمية تلك القيم، خاصة أن الوظيفة التقليدية للمدرسة أنها ناقلة للثقافة ساعية إلى إكسابها للأجيال الصاعدة وتنميتها لديهم، ومن زاوية أخرى لابد من حشد الجهود لبيان أن إتاحة الفرصة بالوسائل والأساليب كافة، لأجل اكتساب القيم فى المدرسة، تعد من أصعب الأمور التى يمكن أن يدور الحوار بشأنها. ولا يقتصر الأمر على المدرسة وحدها فى هذا المجال، بل لابد من التأكيد على دور مؤسسات المجتمع كافة، فى تنمية الوعى القادر على النقد والانتقاء والدعم لكل ما هو مرتبط بقيم مجتمعنا الروحية الإيمانية الإنسانية، فى إطار من المبادئ العامة الإنسانية السائدة، لفرز ما يستحق تبنيه وفصله عن الغث أو الدخيل الذى لا جدوى منه .

إنها دعوة لأن نعمل سويا من أجل تأصيل المفاهيم والبحث العلمى الجاد حول كيفية إكسابها وتنميتها، لتشكل الوعى لأجيال مجتمعنا العريق، ومن ثم يصبح العمل من أجل المحافظة على الخصوصية فى إطار القيم الإنسانية فرض عين على كل مثقف ومتخصص ودارس للعلوم التربوية والاجتماعية . هذا يؤكد ما يذهب إليه بعض المفكرين من أن العالم كله قد وصل إلى وجهة النظر القائلة بأنه لا توجد ولن

تكون هناك حلول عامة، بينما تعاني الدول من مشاكل مشتركة، والعالم يرفع الآن شعاراً واضحاً محدداً ألا وهو : فكّر عالمياً واعمل محلياً "، بمعنى أن على المجتمعات أن تعتمد على ثقافتها ذات الجذور المحلية، والحلول الملائمة للمشكلات التي تواجهها، وفي هذا الإطار يمكن تحقيق التعاون الدولي . (٢٤)

وبعد، فإن التنمية المنفصلة عن محيطها البشري والثقافي إنما هي نمو فاقد للروح؛ إذ إن التنمية بأزهى صورها ليست سوى جزء من ثقافة أي شعب. هذا ما ذهبت إليه واجتمعت عليه خلاصات تفكير عقلاء العالم، وتجلى في التقارير الصادرة من المنظمات الدولية، مثل تقرير اللجنة العالمية للثقافة والتنمية الصادر عام (١٩٩٥م) . وكان هذا أيضاً مما أعاد التأكيد عليه تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٤م وسبقت الإشارة إليه، وهو حق كل مجتمع، وكل إنسان فيما يختار، ومن ثم فإن احترام الدين واللغة يعزز الحرية الثقافية للأفراد، وهذا يتطلب – بالإضافة إلى المناخ الديمقراطي الذي يسمح بوجود فرص تنموية عادلة – ألا يفرض هذا من أية قوة خارجية، وأن يكون نابعاً من ثقافة المجتمع ذاته . وهذا بدوره يسمح بأن تسود القيم الإنسانية التي تحمل للبشر المحبة والأمن والحرية والسلام والعدالة والحفاظ على البيئة بوصفها أمانة في أعناق الأجيال القادمة، وهو ما لن يتحقق إلا بالتعليم الذي يستطيع أن يمنح الإنسان الفرصة الدائمة للتطور.

وعلى هذا فإن أصعب ما يواجه رجال التربية بشأن القيم بعامة هو الإجابة عن السؤال : كيف تُكتسَب أو كيف تنمّى عبر مراحل حياة الإنسان المختلفة وكيف يتحقق التمسك باتباعها ؟ فالتفكير الأخلاقي –

كما هو معروف – لا يلقن بل هو مكتسب ينمو مع النمو الطبيعي للفرد. ومن ثم يكون الطفل – منذ سنوات عمره الباكرة – في حاجة إلى حفز خبرات تسهم في دفع نموّه عبر مراحل التفكير الأخلاقي المختلفة، حتى يصل إلى مستوى التفكير بالمبادئ الأخلاقية العامة . وهذا المستوى هدف تربوى مطلوب تحقيقه، سواء في العملية التربوية أو المؤسسات الأخرى المجتمعية كافة. (٢٥)

معهد البحوث والدراسات العربية
INSTITUTE OF ARAB RESEARCH & STUDIES

الهوامش

(١) خوسيه جواكلين برونر : "العولمة والتعليم والثورة التكنولوجية"، مستقبليات، المجلد (٣١) العدد (٢) يونيه ٢٠٠١، الطبعة العربية، اليونسكو، مكتب التربية الدولى، جنيف . ص ص ١٥٧- ١٧٨ .

(٢) المرجع نفسه .

(٣) راجع على سبيل المثال أوراق المؤتمر الذى عقده المجلس الأعلى للثقافة تحت عنوان: "العولمة والهوية الثقافية" ١٢- ١٨ إبريل ١٩٩٨، سلسلة أبحاث المؤتمرات . إشراف : جابر عصفور، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة .

(٤) انظر برنامج الأمم المتحدة الإنمائى : تقرير التنمية البشرية، الطبعة العربية، مطبعة جامعة أكسفورد، ١٩٩٠، ص ٢٠ .

(٥) انظر برنامج الأمم المتحدة الإنمائى : تقرير التنمية البشرية، الطبعة العربية، مطبعة جامعة أكسفورد، ١٩٩١، ص ٢٢ .

(٦) انظر برنامج الأمم المتحدة الإنمائى : تقرير التنمية البشرية، الطبعة العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٩٤، ص ٣٤ .

(٧) انظر برنامج الأمم المتحدة الإنمائى : تقرير التنمية البشرية، الطبعة العربية، مطبعة كركى، بيروت، ٢٠٠٤ .

(٨) انظر اليونسكو : التنوع الإنسانى المبدع، تقرير اللجنة العالمية المعنية بالثقافة العربية، مركز مطبوعات اليونسكو، القاهرة، ١٩٩٥.

(٩) انظر برنامج الأمم المتحدة الإنمائى : مرجع سابق، صفحة الغلاف على وجه الخصوص .

(١٠) رفيق حبيب: إحياء التقاليد العربية، دار الشروق، (ط خاصة بمكتبة الأسرة)، القاهرة، ٢٠٠٣، ص ٧٧ .

(١١) محمد عزيز نظمى سالم : القيم الجمالية، دار الشروق، القاهرة ١٩٨٤، ص ٣٤ .

(١٢) انظر المرجع نفسه، ص ٣١ .

(١٣) إضافة إلى المرجع السابق ص ٣٩ راجع أيضا فى أكثر من موضع : أحمد زكى بدوى : معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان، بيروت، ط ١٩٨٦ .

(١٤) محمد عاطف غيث : علم الاجتماع، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٦ .

(15) Raths , L.E., at els, values and Teaching, Charls . Merrill Pub.com Columbus, 2 nd Ed. 1978 , p.33.

(16) See Rokeash, M.In, Feath N.T , Values in Education and society and society , The Free press , New York , 1975, p.4

(١٧) انظر محمد عزيز نظمى سالم، القيم الجمالية، مرجع سابق، ص ٤١.

(١٨) انظر جابر عصفور، فى كلمته الافتتاحية لمؤتمر " العولمة والهوية الثقافية "، مرجع سابق، ص ٢٥.

(١٩) هذا النص للمهاتما غاندى منقول عن كتاب اليونسكو : التنوع الإنسانى المبدع، مرجع سابق، ٧٤ .

(٢٠) انظر : جابر عصفور : العولمة والهوية الثقافية، المرجع السابق نفسه، ص ٢٧ .

(٢١) ديفيد بيكمان : التنمية والقيم : مناقشات حرة مع بعض خبراء البنك الدولى، ترجمة : محسن يوسف، المجلس الأعلى للثقافة، المشروع القومى للترجمة، ع ٧٥٣، القاهرة، ٢٠٠٤ م.

(٢٢) انظر على سبيل المثال : حسين كامل بهاء الدين : الوطنية فى عالم بلا هوية، دار المعارف، القاهرة، ٢٠٠٠ م.

(٢٣) انظر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائى : تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٤م)، مرجع سابق، ص ٢٢.

(٢٤) راجع أيضا: جاك ديلور وآخرون : التعلم ذلك الكنز المكنون، اليونسكو، باريس (تقرير اللجنة الدولية حول التعليم للقرن الحادى والعشرين، ١٩٩٥م، الطبعة العربية) .

(٢٥) لمزيد من التفصيلات فى مجال تنمية التفكير الأخلاقى واكتساب القيم، راجع: فاطمة حميدة : دليل المعلم فى تنمية التفكير الأخلاقى لدى التلاميذ فى جميع المراحل، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٩٠ .